



فلسطين من التأييد السياسي إلى التعاطف الإنساني



د. مصطفى الفقى

مقدمة

عندما كنت مستشارًا للسفارة المصرية في «الهند» منذ أكثر من ربع قرن مضى، كانت القضية الفلسطينية حية في سياسات الدول الكبرى وأجندات المنظمات الدولية، وأتذكر جيدًا أن سفير «فلسطين» عندما كان يطلب لقاء رئيسة وزراء الهند الراحلة «أنديرا غاندي» كان يلتقيها في ذات اليوم، ويعطى أولوية على من سواه، لأن القضية كانت ذات طابع سياسي، متمتعاً بتأييد من «الصين» و«الهند» ومعظم الدول الأوروبية، فضلاً عن بقية الدول الآسيوية والإفريقية وعدد من دول أمريكا اللاتينية، أما الآن فقد اختلفت الصورة؛ فهبطنا من مستوى التأييد السياسي الفاعل إلى مستوى «التعاطف الإنساني» المنفعل! وحتى في إطار مجموعة الدول الإسلامية فقد جرى اختزال القضية في بُعدها العاطفي، ولم تعد تتمتع بذلك الرصيد الهائل الذي عرفته في العقود الماضية عندما خاطب القائد الفلسطيني «ياسر عرفات» المجتمع الدولي من فوق منبر الأمم المتحدة، وعندما تحدث أيضًا الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» أمام المجلس الوطني الفلسطيني الفلسطيني اعترافًا بالجانب السياسي للقضية، وإدراكًا لأهميتها، حيث تمكن النضال الفلسطيني من الارتقاء بتلك القضية والارتفاع بها من مشكلة حدود إلى حقيقة وجود، ومن مسألة لاجئين إلى قضية وطن.

وقد شاءت لي ظروف عملي في البرلمان المصري أن أزور الهند مرة أخرى بعد انتهاء خدمتي فيها بأكثر من عشرين عامًا، واستقبلني أثناء الزيارة السفير الهندي المعروف،

السفير «مشرا»، مستشار الأمن القومي للدولة الهندية حينذاك، والذي كان مندوبًا لبلاده لدى الأمم المتحدة من قبل، وراعني أنه استهل حديثه معي بقوله: «إن علاقات إسرائيل بالهند ممتازة وإن بينهما تعاونًا في كافة المجالات بما في ذلك المجال العسكري، وإن الدولتين نوويتان لا حاجة لإحدهما بالأخرى من الناحية التقنية»، ثم أضاف في مجاملة شكلية يغطي بها دهشتي الواضحة من هذا الاستهلال الحاد قائلاً: «ومع ذلك فنحن مازلنا نتمسك بمجمل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الفلسطينية!.. يومها ترحمت على أيام مضت عارضت فيها «الهند» اتفاقيات «كامب ديفيد» في مزيدة على الدور المصري كنوع من المغالاة في تأييد الحقوق الفلسطينية المشروعة، وازدادت دهشتي مرة أخرى عندما أمضى رئيس وزراء «الصين» خمسة أيام كاملة في زيارة لإسرائيل مشيدًا بتقدمها التكنولوجي وتفوقها العسكري، وهو الذي يجلس على معقد «شو إن لاي»، الذي كان ضمن الدائرة الضيقة المحيطة بالدور المصري في العصر الناصري والداعمة بقوة للحقوق الفلسطينية.

ووجدتني أتساءل من جديد: لماذا هوت هذه القضية الكبيرة من علياء العلاقات الدولية إلى ملفات منظمات الإغاثة الإنسانية؟، واستطعت أن أستخلص عددًا من الأسباب التي أدت إلى تردي القضية من جانبها السياسي المؤثر إلى جانبها الإنساني المتأثر، ويمكن أن أجمل ذلك في النقاط التالية:

أولاً: إن «إسرائيل» - ذلك الكيان الاستثنائي الاستيطاني العدواني - قد صَدَّرت للعالم بعد عام ٢٠٠٠ رسالة إعلامية مغلوطة مؤداها أن الدولة العبرية قدمت للفلسطينيين بعد «كامب ديفيد» الثانية وفي الأسابيع الأخيرة لإدارة «كليتتون» في فترته الأخيرة للفلسطينيين ما لم يحققوه عبر تاريخ القضية الطويل، وأن «عرفات» لم يرتفع إلى مستوى المسئولية وأضاع الفرصة على شعبه مثلما هو العهد بالعرب دائماً في إضاعة الفرص ثم التباكي عليها بعد ذلك، وواقع الأمر أن هذه رسالة إعلامية مسمومة ولكن للأسف ابتلعها العواصم الكبرى في العالم كله، وجرى بعدها دخول القضية الفلسطينية في نفق مظلم، وتراجع التأيد السياسي لها

وفقدت قدرًا كبيرًا من الاهتمام الدولي بها، كما دخلت الساحة الفلسطينية في دوامة العنف بانتفاضة الأقصى بعد الزيارة الاستعراضية الاستفزازية التي قام بها «شارون» للحرم المقدسي، وأدت إلى اندلاع موجة العنف العارمة في الأراضي المحتلة، والعجيب أن العرب والفلسطينيين لم يتمكنوا من توجيه رسالة إعلامية مضادة، تكشف زيف «إسرائيل» وكذب ادعاءاتها، فاستقرت المعلومات الخاطئة في وزارات الخارجية لدى الدول المختلفة بما في ذلك الدول الآسيوية والإفريقية بل والإسلامية أيضًا!

ثانيًا: إن «تدين» الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قد قَدّم من حيث لا نشعر خدمةً كبيرةً للاحتلال الإسرائيلي واستمراره، خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث ربطت الدوائر المعادية للإسلام بين أتباعه وظاهرة العنف المتنامي في العالم كله، وجرى ذلك الخلط الخبيث بين الكفاح الوطني المسلح والعمل الإرهابي العشوائي، كما أسهمت العمليات الانتحارية في تأكيد هذا المعنى وترسيخه لدى أولئك الذين لا يعرفون تفاصيل القضية ولا يفهمون صحيح الإسلام، وبالمناسبة فإنني ممن يعتقدون أن الصراع السياسي يرتبط بفكرة الوطن، أما الصراع الديني فهو توظيف للعقيدة في غير موضعها ومحاولة لتقزيم القضية وتخفيض عدد المناصرين لها، فعندما نتحدث عن وضع «القدس» مثلاً فإن دعاة الكفاح على أساس ديني سوف يدفعون تلقائيًا بالتاريخ الروحي للمدينة، بينما يقف السياسي على الجانب الآخر من النهر مطالبًا باسترداد ما جرى احتلاله في الخامس من يونيو وفقًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ولا بأس من أن تأتي الدفوع الدينية بعد ذلك لأن العالم يفهم لغة السياسة ويختلف أمام لغة الدين، ثم إنني أكرر إيماني الحاسم بأولوية التعبير السياسي عن الوطن قبل التعبير الديني عن العقيدة، فالدين لله وحده أما الوطن فلجميع، وليت المناضلين في فلسطين حفظوا العقيدة في قلوبهم وجعلوا السياسة محرّكًا لعقولهم من أجل نضالٍ يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت.

ثالثًا: إن ما جرى في منتصف يونيو ٢٠٠٧ بالانقلاب الذي حدث في «غزة» ووضعها تحت سيطرة حركة «حماس» خارج إطار السلطة الفلسطينية الشرعية قد أدى بدوره إلى انتكاسة حقيقية للقضية واختزلها في فصيل واحد ومعبر واحد وأطاح بمعالم الكفاح الوطني ضد الاحتلال كما يراه العالم المعاصر، ومن عجب أن الكثيرين يتحدثون عن تداعيات ذلك الانقسام الفلسطيني دون أن يبحثوا في أسبابه ثم يلقوا باللائمة في النهاية على «حمالة الإساءات» و«مشجب الخطايا العربية» وهي «مصر» كنانة التضحيات وصانعة الحضارات وحامية التاريخ.

رابعًا: إن «الانقسام العربي» ليس جديدًا، كما أن الخلافات العربية ظاهرة مألوفة في العقود الأخيرة، ولكن المدهش حقًا هو أن تصنيف المواقف لم يعد سهلًا، فتستطيع أن تجد دولة شديدة الحماس «لحماس» وشديدة القرب من «إسرائيل» وركيزة للوجود الأمريكي العسكري في المنطقة، ومع ذلك فهي تلوك الشعارات القومية وتصبك المواقف الحديثة، ولا أحد يفتش في الخلفيات ويبحث في التاريخ القريب، ليدرك أن إضعاف «مصر» هو هدف لأطراف كثيرة معظمها أجنبي وبعضها عربي أيضًا، لذلك فإن الرصانة السياسية يجب أن تتغلب على الرطانة اللغوية إذا ما ارتبط الأمر بحقوق الأوطان ومصائر الشعوب.

خامسًا: لا بد أن أعترف بأن جزءًا كبيرًا من أسباب ما جرى وما يجري إنما يعود إلى البيئة الدولية الحاضنة، والمناخ الدولي السائد والذي أفرز واحدة من أسوأ الإدارات الأمريكية على الإطلاق، وأعني بها الإدارة الراحلة للرئيس «بوش الابن»، فضلًا عن تراجع حركات التحرر وسيادة العنف وانتشار ظواهر التدخل العسكري في مناطق كثيرة من العالم وعلى نحو غير مسبوق، فضاعت في الزحام أولوية القضية الفلسطينية، وتقدمت عليها أجندة ما يسمى «بمكافحة الإرهاب» على سلم أولويات القوى الأعظم والقوى الكبرى التابعة لها، ولم نفطن نحن - العرب والفلسطينيين معًا - أن المقاومة الشرعية للاحتلال هي عملية واعية وعاقلة تخضع لحسابات مفهومية وليست مجرد إسراف في تحمل نزيف الدماء واستقبال الأشلاء والاستسلام للعواطف الحزينة واستمرار الحديث عن التضحيات دون مردود سياسي أو عائدي وطني.

.. تلك أسباب أراها تقف وراء هبوط القضية العربية الأولى من مستواها السياسي الدولي إلى منعطف إنساني يعرف من العواطف أكثر مما يدرك من الحقائق، ويخاطب القلوب دون أن يصل إلى العقول.. وليدرك الجميع أننا نتطلع إلى احترام العالم أكثر من حبه لنا، ونسعى لاستعادة الحقوق بدلاً من استقبال نظرات العطف وشعارات التأييد النظري وكلمات المواساة التي لا تفيد.. إننا نريد للقضية الفلسطينية أن تعود إلى وزنها الحقيقي وحجمها الطبيعي بعد أن عبث بها الخطايا العربية والأخطاء الفلسطينية والظروف الدولية.

د. مصطفى الفقي

نوفمبر ٢٠١٥

كانت القضية الفلسطينية حية في سياسات الدول الكبرى وأجندات المنظمات الدولية، وأتذكر جيداً أن سفير «فلسطين» عندما كان يطلب لقاء رئيسة وزراء الهند الراحلة «أنديرا غاندي» كان يلتقيها في ذات اليوم، ويعطي أولوية على من سواه، لأن القضية كانت ذات طابع سياسي، متمتعةً بتأييد من «الصين» و«الهند» ومعظم الدول الأوروبية، فضلاً عن بقية الدول الآسيوية والإفريقية وعدد من دول أمريكا اللاتينية، أما الآن فقد اختلفت الصورة؛ فهبطنا من مستوى التأييد السياسي الفاعل إلى مستوى «التعاطف الإنساني» المنفعل! وحتى في إطار مجموعة الدول الإسلامية فقد جرى اختزال القضية في بعدها العاطفي، ولم تعد تتمتع بذلك الرصيد الهائل الذي عرفته في العقود الماضية عندما خاطب القائد الفلسطيني التاريخي «ياسر عرفات» المجتمع الدولي من فوق منبر الأمم المتحدة، وعندما تحدث أيضاً الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» أمام المجلس الوطني الفلسطيني اعترافاً بالجانب السياسي للقضية، وإدراكاً لأهميتها، حيث تمكن النضال الفلسطيني المحسوب من الارتقاء بتلك القضية والارتفاع بها من مشكلة حدود إلى حقيقة وجود، ومن مسألة لاجئين إلى قضية وطن.

ISBN# 9789779106472



6 221149 040014

٢٠
جنيهاً

الهيئة المصرية العامة للكتاب

